الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م وبواعثها

م.م حيدر زاير عبوسي

من الممكن تناول الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب بعد هجمات ١١ سبتمبر/ايلول من خلال مايلي :

أ- التغيرات التي طرأت على الاستراتيجية الامريكية بعد ١١ سبتمبر/ايلول :

من الواضح أن أحداث (١١) سبتمبر/ايلول قد سببت تحولاً في السياسة الأمريكية ليس فقط على صعيد السياسة الخارجية وحسب، بل حتى السياسات الداخلية، وقد بدأ ذلك واضحاً من خلال القوانين والتشريعات التي أقرت في داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتي جاءت معظمها كردة فعل لما أصاب الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١، وجاءت تلك التشريعات تحت عنوان "قانون توحيد أمريكا وتقويتها لتوفير الأدوات المناسبة اللازمة لأعتراض الإرهاب وسد الطريق عليه لسنة ٢٠٠١م" وقد افرزت تلك القوانين عملاً تشريعياً ضخماً على المستوى الداخلي وصل الى (٣٤٢) صفحة،وغطى ما يقرب من (٣٥٠) موضوعاً، وأحاط بـ(٤٠) وكالة فيدرالية، وحمل (٢١) تعديلاً قانونياً[١] ، وكان ذلك يعد عملاً قانونياً استثنائياً من حيث عدد القوانين المشرعة وبهذه السرعة وقد قيدت تلك التشريعات الكثير من الحقوق الفردية والحريات، حتى عد البعض أن مثل تلك القوانين والتشريعات بمثابة تهديد للقيم الديمقراطية والحريات الفردية التي أمتازت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أشار الى ذلك بعض من تناولوا الآثار السلبية لتلك التشريعات بالقول [.... فبعد وزارة الأمن الوطني تم إقرار قانون توحيد وتعزيز أمريكا عبر توفير الأدوات المناسبة اللازمة لأعتراض الإرهاب وأعاقته (USA– patriot) في الكونغرس دون أي أسئلة تقريباً، وهو قانون يعامل كل المواطنين معاملة إرهابيين مشبوهين، ويمنح جميع الأجهزة الأتحادية صلاحية مفتوحة لأتهام أي مشبوه بأي من الجرائم الأتحادية الثلاثة آلاف الواردة في اللائحة، فتشريع معاداة الحريات المدنية الجديد أفضى خلال شهر واحد الى توقيف وأعتقال ما

يزيد على (١٢٠٠) شخص، لم يكن لمعظمهم أي علاقة باحداث ٩/١١ وعلى المدى البعيد بات الأمريكيون كما يقول بوفارد يخافون حكومتهم أكثر من الإرهابيين ....] [٢] ، وليس من موضوع البحث هنا متابعة التشريعات الداخلية وأنعكاساتها على الحقوق والحريات الفردية، بل الهدف الاشارة الى أن احداث (١١) سبتمبر/ايلول ٢٠٠١ لم تقتصر آثارها على المستوى الخارجي دون الداخلي، بل شملت الأثنين معاً، والمهم هنا هو متابعة ما جرى من تغير في السياسة الخارجية الأمريكية فعلى المستوى الخارجي قد تغيرت الاستراتيجية الأمريكية وكان جوهر ذلك التغيير هو التحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وانتقاله من مفهوم الردع والأحتواء الى مفهوم العمل الوقائي وجعله مفهوماً مركزياً في المنظومة الفكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة، ويقوم هذا المفهوم على اتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد اهداف امريكية، انطلاقاً من أن العمل الوقائي يكون أفضل – في حالات معينة – من أنتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك، وبغض النظر عن كون العدو دولة محددة أو جماعات إرهابية داخل دول[٣] ، وعلى الرغم من أن أي استراتيجية تتضمن أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، وعادة ما يكون التركيز على واحدة أو أكثر، إلا أن الملاحظ في الاستراتيجية الأمريكية ما بعد أحداث ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١، قد تم التركيز فيها على الجوانب العسكرية نتيجة لما تعرضت له الولايات المتحدة من هجوم فريد من نوعه، وهذا ما برره (جون أر. بولتن) بقوله [.... لقد تغيرت البيئة الأمنية الدولية وبات الخطر الأكبر الذي يهددنا ينبع لا من شبح حرب نووية بين قوتين عظميين كما كان يفعل خلال الحرب الباردة، بل من خلايا إرهابية دولية ستضرب دون أنذار، مستخدمة أسلحة تدمير شامل، وجميع الدول – لا الولايات المتحدة وحدها – باتت مضطرة الى اعادة تقويم وضعها الأمني، والى تحديد موقعها في الحرب على الإرهاب ....] [٤] ، وإذا كانت استراتيجية الردع والاحتواء هي التي سادت في حقبة الحرب الباردة فأن هذا النوع من الاستراتيجيات اصبح لا يجدي نفعاً – وفق الرؤية الأمريكية – ولذا فقد تم التركيز على استراتيجية الحرب الوقائية، وأنها هي المعول عليها لمرحلة ما بعد هجمات ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م، بمعنى التحول من الرد على هجوم فعلي أو عدو مستعد للهجوم علناً، الى المبادءة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، وهناك فارق بين الضربات الوقائية وبين الضربات الأستباقية إذ إن الأولى توجه عندما يعتقد بأن هناك نوايا بالهجوم،

بغض النظر عن أن الطرف الأول – المتوقع منه الهجوم – قد نشر وسائل هجومه أم لم ينشرها، في حين أن الضربة الأستباقية توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في اوضاع هجومية، استعداداً للهجوم الفعلي[٥]، ومما ساعد على القبول أو التغاضي عن هكذا نوع من الاستراتيجيات سواءً على مستوى الرأي العام في الداخل الأمريكي، أي على مستوى الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي – كالأتحاد الأوربي على سبيل الفرض – هو مقدار الدمار والخراب الذي خلفته الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر/ايلول ، إذْ ما كان على الرأي العام العالمي في حينها إلا أن يكون متعاطفاً أو متساهلاً أو متخوفاً من ردة الفعل الأمريكي بازاء مثل تلك الهجمات، لا سيما انها لم تكن من قوات عسكرية منظمة وتقودها حكومات معينة أو وكلاء لتلك الحكومات واضحين، وانما من خلايا نائمة ومنتشرة في أماكن متعددة من العالم، ولها القدرة على توظيف وسائل التكنولوجيا من أتصال ونقل وغيرها من الوسائل،وليس لها هدف رئيسي سوى الرغبة في العنف والانتقام وبوسائل لا يمكن تصورها[٦]، ولذا فمن الممكن وصف الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ وقوع الهجمات الإرهابية في ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م، بأنها ذات توجه عسكري يرتكز على مزيج من الردع والدبلوماسية القسرية والاستعمال الاستباقي أو الوقائي للقوة العسكرية، الى جانب نشر قيم الديمقراطية والسوق الحرة وفقاً للتعريف الأمريكي لهذه المفاهيم[٧] ، وما يمكن الاشارة إليه هنا أن هناك متغيرين مهمين طرءا على الاستراتيجية الأمريكية جعلاها تختلف عما سبقها، فضلاً عن متغيرات أخرى لكنها أقل أهمية وهذان المتغيران هما:

١- إذا كان سائداً ما قبل أحداث ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م أن السياسة الخارجية الأمريكية ذات منحيين أما منحى العزلة وعدم التدخل في الشؤون الدولية، والاهتمام بالقضايا الداخلية، أو المنحى الآخر وهو منحى الأنغماس في القضايا الدولية ,وكانت السياسة الخارجية الأمريكية تتناوب بين هذين الخيارين وأول تطلع خارجي ملحوظ كان ما أعلنه الرئيس الأمريكي مونرو والذي عرف بمبدأ مونرو عام ١٨٢٣م[٨] حول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية ,وفي اوقات أخرى تقتضي المصلحة القومية انها لا تتدخل او تبتعد عن الشؤون الدولية، كما جرى بعد الحرب العالمية الأولى عندما لم يصادق الكونغرس على ميثاق (عصبة الأمم المتحدة) التي تأسست عام ١٩١٩م[٩]، وإذا كان الجدل بين السياسيين الأمريكيين – بعد نهاية الحرب الباردة – بين عودة الولايات المتحدة الى سياسة العزلة أو الأهتمام بالقضايا الدولية وسياسة التدخل

،لكن ما بعد أحداث ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م أصبح النقاش لا يدور بين الانعزاليين والدوليين، بل يدور ضمن معسكر الدوليين المنقسم بين نزعتي الطرف الاحادي، والأطراف المتعددة[١٠] ، فالتغيير في الواقع الدولي وما خلفته الهجمات الإرهابية تلك، لم يترك مجالاً لخيار العزلة أمام الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أحداث ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م هي التي كانت السبب الرئيسي في انتفاء خيار العزلة ومدى خطورة ذلك على مصالح الولايات المتحدة، إلا أن المؤشرات تدل على ذلك التوجه قبيل وقوع تلك الهجمات، إذ حتى الاشهر القليلة التي سبقت وقوع هجمات ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م كانت هناك دلالات على أن الادارة الأمريكية الجديدة (بعد فوز جورج بوش الابن) قد تبنت سياسات احادية الجانب، وانها تتوقع من الدول الصديقة لها أن تساندها، أو تتنحى جانباً، أو حتى من الممكن أن تتعرض للعقوبة الأمريكية، ورأى بعض المنظرين الاستراتيجيين – بعد الحرب الباردة – أن للولايات المتحدة التزاماً تجاه نفسها واتجاه الآخرين، بأداء الدور الذي أدته الامبراطوريتان الرومانية والبريطانية في أوج عظمتهما[١١] ، وهذا يبعد الرأي القائل بامكانية العزلة الدولية، ولذا فأن دعوات الانعزالية ليست مقبولة، فلا يمكن بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم، إذ مهما كانت القوة الأمريكية فائقة، ومهما كانت قدراتها الدفاعية محصنة، فانها لن تحول دون انخراط الولايات المتحدة في عالم اليوم الذي يتسم بالانفتاح المتبادل والتركيبة المعقدة والاعتماد المتبادل بين دول العالم[١٢] ، بفعل ما وصل إليه العالم اليوم من تداخل أضحى يهدد مبدأ السيادة الوطنية.

٢- المتغير الثاني الذي طرأ على الاستراتيجية الأمريكية هي مفهوم الضربة الوقائية، والاستعمال العسكري المباشر، أي الحلول العسكرية قبل الدبلوماسية وهذا ما أكده (جورج بوش الابن) في خطابه في مجلس الشيوخ حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد عام واحد تقريباً من وقوع الهجمات الإرهابية اي في١٧سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢م وجاء فيه [.... إن الدفاع عن بلدنا ضد أعدائه هو أول وأهم واجب تقوم به الحكومة الفدرالية، .... لا بد لنا من استخدام كافة الوسائل التي بحوزتنا، القوة العسكرية أفضل الوسائل الدفاعية، الأجهزة الأمنية، اجهزة الاستخبارات، وايجاد وسائل التمويل وقطعها عن الإرهابيين، واشعال حرب عالمية ضد الإرهابيين، الذين على مستوى عالمي ,غير محددة ومستمرة، .....] [١٣] ، والذي أكد على أهمية الاستراتيجية العسكرية

هي مدى التغييرات الكبيرة التي طرأت على سياسات الدفاع الأمريكية إذ دفعت هجمات ١١سبتمبر/ايلول الخبراء العسكريين الى اجراء تغييرات كثيرة على طبيعة انتشار القوات العسكرية الأمريكية، حتى في داخل الولايات المتحدة لحماية المطارات والأماكن الحيوية المهمة، واجراء مراجعة للتكتيكات والفلسفة العسكرية للقوات الأمريكية، فضلاً عن التزامات بزيادة الميزانية العسكرية (ميزانية الدفاع) بحوالي (١٠٠) مليار دولار سنوياً تضاف الى الميزانية المقترحة قبل وقوع الهجمات[١٤]، مما يؤكد الطبيعة العسكرية العالية في الاستراتيجية الأمريكية.

وسرعان ما قامت الولايات المتحدة بنقل تلك الاستراتيجية الى الواقع العملي الفعلي، فبعد أيام قلائل من وقوع هجمات ١١سبتمبر/ايلول ، قام وزير الخارجية الأمريكي السابق (كولن باول) بالأتصال هاتفياً بعدد كبير من رؤوساء دول ووزراء خارجية، من أجل كسب الدعم والتأييد، لما تراه وتتخذه الولايات المتحدة الأمريكية من خطوات مناسبة للدفاع عن الأراضي الأمريكية، وما صدر عن مجلس الأمن من قرارات تمنحها الشرعية الدولية في تنفيذ سياسة مكافحة الإرهاب[١٥] ، والملاحظ أن كلاً من تلك الدول والمنظمة الدولية لم تكن تمتلك القدرة على الامتناع عن الدعم والتأييد لما تراه الولايات المتحدة مناسباً، فـَهَول التفجيرات التي خلفتها هجمات ١١سبتمبر/ايلول ، قادت الى اضعاف الأصوات الأوربية المعارضة لنمط الهيمنة الأمريكية الطاغي على علاقات ما بعد الأطلسي، وبدا واضحاً مدى التبعية الأوربية لما تنتهجه الولايات المتحدة من سياسات،فضلاً عن موقف الدول الأخرى كالصين وروسيا الاتحادية اللتين لم تجدا بُداً من مسايرة الولايات المتحدة وهي في "غضبها الامبراطوري" وسياستها الانتقامية لا سيما في الأيام التي أعقبت هجمات ١١سبتمبر/ايلول، ولكن لم تكن تلك التبعية وذلك الانصياع يستمر[١٦] وكما سنتطرق لاحقاً في متابعة المتغيرات الدولية.

وقد بدت الخطوات العملية لتطبيق الاستراتيجية الأمريكية على المستويين الداخلي والخارجي ,فتم على المستوى الداخلي انشاء وكالة فيدرالية جديدة تماماً هي وزارة الأمن الوطني، وعلى المستوى الخارجي تم اعلان الحرب على الإرهاب في أفغانستان والاطاحة بنظام طالبان[١٧] ،لأن الولايات المتحدة قد وجهت التهمة الى ذلك التنظيم بأنه يقف وراء تلك الهجمات.

ولكن يمكن أن يثار هنا تساؤلاً مهماً عن العلاقة الحقيقية بين احداث (١١) سبتمبر/ايلول وبين الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب والأهداف

التي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها، والعلاقة بين ذلك وبين ما سمي "بالمحافظين الجدد" فهناك آراء متعددة – والى حدٍ ما متباينة – حول البواعث الفعلية للاستراتيجية الأمريكية في أعقاب هجمات ١١سبتمبر/ أيلول.

ب- البواعث الواقعية للإستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب:-

ما أنفك المتخصصون في مجال الدراسات الاستراتيجية والدولية مهتمون في البحث عن الأسباب الواقعية أو الحقيقية التي تقف وراء الاستراتيجية الأمريكية واعلان الحرب على الإرهاب، وهنا يمكن الاشارة الى نقطتين مهمتين قد أثيرتا هما:-

١- هل أن أحداث هجمات سبتمبر/أيلول هي السبب الرئيسي في صياغة تلك الاستراتيجية الأمريكية، أم هناك بواعث تقف وراء تبني مثل تلك الاستراتيجيات سبقت وقوع تلك الهجمات.

٢- وهذه النقطة مرتبطة بالأولى، وهي هل أن الهدف النهائي هو لمحاربة الإرهاب فقط وتطويقه والقضاء عليه، أم هناك أهداف أخرى تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها من خلال اعلانها وتبنيها لتلك الاستراتيجية، وما مدى مصداقية أو صحة العلاقة بين الأهداف الأخرى وبين الحرب على الإرهاب، إذ هناك خلاف حول تحديد السبب الرئيسي الذي دفع الولايات المتحدة الى تبني استراتيجية الحرب على الارهاب ومفهوم الضربة الوقائية، وهنا تمكن الاشارة الى رأيين مهمين:-

الرأي الأول:- ويرى أن أحداث (هجمات) ١١سبتمبر/ايلول كانت هي الدافع الحقيقي والباعث على تبني الولايات المتحدة لاستراتيجيتها واعلانها الحرب على الإرهاب، وأن المبدأ المحرك للسياسة الخارجية الأمريكية، وتحديداً ما بعد أحداث ١١سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م هو مبدأ "الضربة الاستباقية"[١٨] وقد شهدت حقبة ما بعد أحداث ١١سبتمبر/أيلول دراسات ومناقشات ومبادلات جادة من أجل الوصول الى محددات واضحة للعمل المبني على التحديد الدقيق لمركز الخطر وجهته، وهذا ما جرى في البنتاغون في يونيو/حزيران٢٠٠٢م من مناقشات مطولة حول استحداث مبدأ جديد للسياسة الخارجية واستراتيجية للولايات المتحدة في العالم يبنى على تصور أن العدو الجديد هو الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة في سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م، ويقوم على ركيزة أساسية تبرر التدخل الدفاعي واجراءات الضربة الوقائية[١٩] والملاحظ أن هذا الرأي لا يبحث في البواعث الفكرية والأيديولوجية للاستراتيجية الأمريكية، بقدر ما يهتم بتفصيلات تلك الاستراتيجية على الواقع العملي للتعاملات الخارجية للولايات المتحدة مع دول العالم المختلفة.

الرأي الثاني:- وهذا ما تبناه عدد غير قليل من الباحثين في شؤون السياسة الأمريكية، ويرتكز أصحاب هذا الرأي على حقيقة مفادها أن تلك الاستراتيجية الأمريكية والحرب على الإرهاب لم تكن نتاج هجمات ١١سبتمبر/ايلول ، وانما جاءت تلك الأحداث لتعطي قوة الدفع الى أفكار وسياسات مسبقة سبقت صياغاتها وقوع تلك الأحداث[٢٠] ، وهنا يشير (عبد القادر محمد فهمي) بقوله [.... الفعل السياسي لا يتأتى من فراغ فكري، ذلك أن هذا الفعل وبغض النظر عما إذا كان داخلياً أو خارجياً، لا ترتسم معالمه إلا وفق معطيات فكرية أيديولوجية، سواءً أكان ذلك في سياق التعامل مع الظواهر أم في إطار تحديد ملامح الوحدة الدولية ذاتها والناتج عنها ذلك السلوك، بمعنى أن السلوك السياسي لأية دولة ما هو في الحقيقة إلا انعكاس لمضمون حزمة من الأفكار والمبادئ تؤمن بها الدولة وتسعى الى ترجمتها على أرض الواقع في إطار تعاملها مع الآخرين وبقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة فأنها لا تخرج من هذه القاعدة .....] [٢١] ، وقد شكلت أحداث ١١سبتمبر/ايلول الفرصة المناسبة لطرح أفكار كانت موجودة منذ عقود كتيار آيديولوجي لديه رؤية لما يجب أن تقوم به أمريكا من دور عالمي[٢٢] ، وقد أطلق على هذا التيار الفكري مصطلح "المحافظين الجدد"[٢٣] ،على الرغم من عدم التوافق حول توصيف ما يسمى بـ(المحافظين الجدد) وهل هو تيار فكري محدد أم له جذور فلسفية، ام ظاهرة سياسية اجتماعية، والدخول في التفاصيل، قد يقترب من الدراسات في الفكر السياسي والفلسفة السياسية التي سادت في الولايات المتحدة، وهذا بعيد عن موضوع البحث، ولكن لا بد من اشارات مختصرة عما يسمى بـ(المحافظين الجدد) لما لذلك علاقة في صياغة السياسات الخارجية الأمريكية وعلاقاتها مع دول العالم، فيشير إرفينغ كرستول الى مفهوم "المحافظين الجدد" أو "المحافظة الجديدة" بانها [ليست "حركة" كما قد يحلو للمنتقدين من أرباب نظريات المؤامرة أن يروها، فظاهرة المحافظة الجديدة إن هي إلا ما أطلق عليها مؤرخ أمريكا الجاكسونية الراحل مارفن ميرز Marvin Meyers اسم "قناعة" تتجلى عبر الزمن ولكن على نحو شاذ وغريب ,وقناعة لا تتمكن من الأمساك الواضح بمعناها إلا بعد مرور الزمن، وانطلاقاً من هذا المنظور يمكن للمرء أن يقول أن من شأن المهمة التأريخية والهدف السياسي للمحافظين الجدد أن يكون ممثلين بما يلي: هداية الحزب الجمهوري والتيار المحافظ الأمريكي، رغماً عن أراديتهما الى تبني نمط جديد من السياسة المحافظة يكون متناسباً مع آلية إدارة نظام ديمقراطي حديث ....] [٢٤] .

وأشار (إرون سلزر) الى [موقف المحافظين الجدد بالدعوات الى أعتماد الدبلوماسية حيثما أمكن، والقوة عند الضرورة، والتعويل على الأمم المتحدة إن أمكن، واجتراح تحالفات آنية، أو المبادرة الى التحرك أحادياً عند الضرورة وتوجيه ضربات استباقية إذا كان توقع عمل عدائي من جانب أعداء أمريكا أمراً وارداً ومعقولاً ....] [٢٥] .

وأما عن العلاقة بين الاستراتيجية الأمريكية والحرب على الإرهاب من جانب آخر، وعلاقة كل ذلك بأفكار "المحافظين الجدد" فهذا ما أكده عدد من المهتمين في مجال الدراسات الدولية، إذ إن تلك الاستراتيجية الرامية الى تأكيد زعامتها على النظام العالمي الجديد هو امر مخطط ومرسوم ما قبل وقوع هجمات ١١سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وبالأخص بعد أنهيار الاتحاد الاسوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية في شرق أوربا وما أحداث ١١سبتمبر/ أيلول إلا مجرد تسريع في تطبيق تلك الاستراتيجية[٢٦] ، وكانت أفكار المحافظين الجدد قد توضحت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة أي بعد عام ١٩٩١، إذ طرح "مشروع القرن الأمريكي الجديد"[٢٧] ، ثم جاءت أحداث ١١سبتمبر/ أيلول لتمنح الولايات المتحدة – ومن خلال الرئيس المنتخب جورج بوش الابن – وبقيادة المحافظين الجدد كل المبررات من أجل فرض مشروع هيمنة على العالم بما يتلائم وتلك "الرؤية المحافظة" فكانت هناك انطلاقة لحروب أمريكية على ما أسمته "الإرهاب"[٢٨] ، وهناك من يشير الى أن ادراك أو آليات ادراك المحافظين الجدد للعالم ورؤيتهم قد استندت الى الحاجة المستمرة الى "عدو" أو الى "آخر" حتى تتمكن الولايات المتحدة دائماً من مقارنة قوتها (check oF ability) مع ذلك الآخر، وفي الوقت ذاته يساعدها ذلك "الآخر" على الشعور بالخطر الخارجي كعامل من عوامل التحفيز الدائم والاحساس بالهوية المتميزة والتفرد.

وإن غياب هذا "العدو" أو "الآخر" يؤدي – وبحسب ذلك الرأي – الى تراخ مقلق وربما مدمر في البنية العضوية للهوية الجمعية التي دائماً تتقوى من خلال وجود ذلك العدو وتهديداته، وربما هذا الذي دفع صموئيل هنتنغتون الى قلقه وتسائله عن الهوية الأمريكية بعد أنتهاء الحرب الباردة، وجاء في كتاب صدر له عام ٢٠٠٤ بعنوان: "من نحن": الجدل الأمريكي الكبير بان اندثار الاتحاد السوفيتي وغياب العدو، خلق مشكلة تعريف أمريكا لذاتها استناداً الى "عدو" أو "آخر" خارجي[٢٩] . ومن ثم – ووفقاً لهذه الآراء – يمكن القول بان الاستراتيجية الأمريكية ما بعد هجمات ١١سبتمبر/ أيلول لم تكن من نتاج تلك الهجمات بقدر ما سرعت في اعلانها ومحاولة فرضها على الواقع االذي أفرزته

تلك الهجمات ,إذْ أعطت أحداث ١١سبتمبر/ أيلول الذريعة المنتظرة لأطلاق مشروع المحافظين بالسعي الى الهيمنة العالمية، ومما ساعد على تطبيق تلك الاستراتيجية أيضاً ما حصل من التعاطف الشعبي الداخلي والانصياع الدولي، ولذلك كانت هناك سرعة في اتخاذ القرارات دون أية ممانعة أو اعتراض داخلي أو خارجي[٣٠] ، ولا سيما في الأيام القلائل ما بعد وقوع تلك الهجمات.

وما نتج عن ذلك هو ما أسماه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بـ(الحرب الكونية على الإرهاب) إذ قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان ثم بعد ذلك توجهت نحو العراق وأسقطت كلا النظامين السياسيين القائمين (نظام طالبان ونظام صدام حسين) [٣١] ، وكما هو معلوم فقد انعكس كل ذلك السلوك الأمريكي وما سمي بـ(الحرب على الإرهاب) على طبيعة العلاقات الإيرانية – الأمريكية وقد تراوحت المواقف الإيرانية من ذلك بين الأقتراب الحذر ومحاولة البقاء على الحياد، ولكن مع الميل الى المساعدة والتعاون مع الولايات المتحدة في بداية حربها ضد طالبان لأقتراب المصالح بين الولايات المتحدة وإيران وما كان يشكله نظام طالبان من تحديات للبلدين ,وبين الابتعاد مرة أخرى في مرحلة ما بعد طالبان في أفغانستان وأختلاف المصالح مرة أخرى بدلاً من تلاقيها، ومن ثم ما حدث من تغيير في العراق، لتتشكل مرحلة أخرى في العلاقات من الممكن تسميتها "بالعلاقات ما بعد أحداث ١١سبتمبر/ أيلول" بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ؛لأن تلك الأحداث قد فتحت الباب أمام صراع من نوع جديد وأهم ما يميزه هو عدم القدرة على تحديد العدو بسهولة كما يحدث في السابق من حروب بين الدول[٣٢]، وأصبحت العلاقات بين الدول تتأثر بشكل أو بآخر بمدى تعاونها أو عدم تعاونها من أجل مكافحة ذلك النوع من العدو، والعلاقات بين إيران والولايات المتحدة قد تأثرت بطبيعة الحال حول مدى التعاون وأساليب التعامل وكيفية تحديد ذلك العدو .

الهوامش :

١- فل سكراتونphill Scraton ، ماوراء ١١ايلول/سبتمبر (مختارات من المعارضة) ترجمة : ابراهيم يحيى شهاب ,(بيروت:الحوار الثقافي , ٢٠٠٤) ، ص١٨٨.

٢- ضياء الدين سردار، ميريل وين ديفيز، الحلم الأمريكي كابوس العالم، ترجمة: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٦م)، ص٣٢٢.

٣- أحمد إبراهيم محمود، حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٥٣، يوليو ٢٠٠٣م، ص١١٢.

٤- جون آر. بولتن، ما بعد محور الشر: تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل،(في كتاب المحافظون الجدد)، ترجمة:فاضل جتكر,(الرياض:مكتبة العبيكان ,٢٠٠٥) ، ص١٨٣.
٥- حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة ,القاهرة , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٠ ، ص٢٩١.
٦- إيريك هوبز باوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: كريم حمدان ونزهت طيب، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩م)، ص١٦.
٧- يوهانس رايزنر، المنظور الأوربي لأمن الخليج (في كتاب النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية)، ترجمة:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,ابو ظبي,٢٠٠٨ ، ص١٨٥.
٨- مبدأ مونرو (١٨٢٣م):- بيان اعلنه الرئيس الامريكي جيمس مونورو في رسالة سلمها الى الكونغرس الامريكي في ديسمبر/كانون الاول ١٨٢٣ نادى بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الغربي .للتفصيل:ينظر : http//:ar.wikipedia.org. .
٩- هناك أسباب كثيرة كانت وراء فشل عصبة الأمم في احلال السلم والأمن الدوليين، وقد أشار الى ذلك كثير من فقهاء القانون الدولي ومن بين العوامل المهمة التي كانت وراء ذلك الفشل هو عدم انضمام الولايات المتحدة لها لعدم تصديق الكونغرس على معاهدة الانضمام، ووفقاً للدستور الأمريكي فأن عدم تصديق الكونغرس يعني انها غير ملزمة، ينظر: علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة،(القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص١٦.
١٠- جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الامريكية,ترجمة:محمد توفيق البجيرمي,(الرياض:مكتبة العبيكان, ٢٠٠٣) ، ص١٧.
١١- ديفيد ماك، من الحرب الباردة الى الحرب على الإرهاب: منظور أمريكي للأمن في الخليج العربي،(في كتاب النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية)، ترجمة:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,ابو ظبي , ٢٠٠٨ ، ص١٦١.
١٢- مصطفى علوي، السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي , مجلة السياسة الدولية, القاهرة , العدد ١٤٠ , ٢٠٠٠ ، ص٦٨.
١٣- ف . ي . كرلوف، أمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس،(دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧م)، ص١٦٩.

١٤- محمد مصطفى كمال، أحداث ١١سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٤٧،يناير ٢٠٠٢م، ص٥٩.
١٥- ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات الامريكية – الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة ,(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٩) ، ص٢٥٦.
١٦- خالد الحروب، هشاشة الايديولوجيا جبروت السياسة، (بيروت: دار الساقي , ٢٠١٠) , ص١٧٥.
١٧- فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة: محمد محمود التوبة ,(الرياض:شركة العبيكان للابحاث والتطوير ,٢٠٠٧) , ص١٧ .
١٨- سوسن العساف، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.
١٩- المصدر نفسه، ص٢٢٥.
٢٠- ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٩.
٢١- عبد القادر محمد فهمي، العقيدة الدينية وأثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٥م، ص٢٢.
٢٢- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية , (بيروت :الدار العربية للعلوم – ناشرون ,٢٠٠٨) ، ص٣٢.
٢٣- المحافظة (Conservatisme) أو النزعة المحافظة وهي عقيدة في قيمة المؤسسات والممارسات القائمة، بمعنى معارضة كل تغيير، بل الحرص على المحافظة على ما هو قيم، وممارسة الأنشطة السياسية بوصفها شبكة متناسقة من التقاليد رقيقة التركيب وغير مفهومة على نحو مناسب بلغة النظرية المجردة أو الآلية، وتعارض النزعة المحافظة، قبل كل شيء الدعوات الى التحول الجوهري للمجتمع والدولة ولا سيما تلك البرامج التي تتناول الأفكار المجردة والطوباوية للتحسين الاجتماعي والسياسي، ينظر: أحمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث،(بغداد: شركة بهجة المعرفة، د . ت .)، ص٩٣.
أما التأريخ السياسي للمحافظة فقد ظهر في عصر الإصلاح لأول مرة في فرنسا، ويدين بحروفه الأولى في النسب الى الجريدة المتطرفة التي تأسست عام ١٨١٨ والتي أسسها شاتوبريان Chateaubriand المحافظ، وفي أنكلترا

ظهر حزب المحافظين – وهي تسمية ظهرت لأول مرة في مقالة لـ(كروكر) J. W . Croker [وهو حزب سياسي كان مؤيداً للسلطة الملكية وهو اليوم حزب المحافظين].

وفي أنكلترا اليوم كلمة المحافظة ذات أهمية كبيرة ومظهر محترم . أما في الولايات المتحدة فتختلف الأشياء, فالتعبير أستعمل بصورة عرضية في القرن التاسع عشر من مجموعات وحركات سياسية مختلفة بدون أن يكون المعنى ثابتاً، وفي القرن العشرين أكتسب المصطلح شهرة واتساعاً ولكنه أنحسر كمفهوم.

إن المؤرخين متفقون على قاعدة عامة هي أن ولادة "المحافظة" كان في النصوص التي نشرت لأول مرة بشكل معادٍ للثورة،ولكن M. Morton Averbach يعود الى الفكرة الكلاسيكية ويدخل بين المحافظين،وإذا كانت هناك صعوبة في تحديد (المحافظة) بدقة فذلك لا ينفي كونها حقيقة تأريخية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ج ، ص١٦٤.

وبالنسبة (للمحافظين الجدد) في الولايات المتحدة فأن الجذور الفكرية تعود الى مجموعة من المفكرين اليهود الذين درسوا في (كلية المدينة) في نيويورك أبتداءً من أواسط الى أواخر الثلاثينيات (من عام ١٩٣٠) وضمت هذه المجموعة كلاً من: إيرفينغ كريستول، دانييل بل، إيرفينغ هاو، سيمور مارتن ليبسيت، فيليب سيلزنيك، ناثان غليزر، فضلاً عن دانييل باتريك موينيهان. ينظر: فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق، امريكا على مفترق الطرق مابعد المحافظين الجدد ,ترجمة:محمد محمود التوبة ,(الرياض:مكتبة العبيكان ,٢٠٠٧) ، ص٣٢.

٢٤- إرفينغ كرستول، قناعة المحافظة الجديدة، (في كتاب المحافظون الجدد)، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

٢٥- المصدر نفسه، ص٢٧.

٢٦- أمل حمادة، إيران والشرق الأوسط الجديد،مجلة السياسة الدولية ,القاهرة, العدد ١٥٢ ,٢٠٠٣، ص١٣٥.

٢٧- مشروع (القرن الأمريكي الجديد) مركز بحثي تم تأسيسه عام ١٩٩٧ برئاسة ويليام كريستول، سعى هذا المركز الى الترويج للأفكار المتعلقة بأهمية وضرورة القيادة الأمريكية للعالم، وأستغلال الفرصة لأستمرارية الهيمنة على النظام الدولي والأنفراد في القرار وساعد على الرغبة في تحقيق ذلك ما حققه الغرب بزعامة الولايات المتحدة ونظامها الليبرالي – الرأسمالي من أنتصار في الحرب الباردة وأنهيار المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي. ينظر:

محمد كمال، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لأدارة بوش الثانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٥٩، يناير٢٠٠٥م، ص٣٩.
٢٨- خالد الحروب، في الفكر السياسي الأمريكي الجديد "عودة التاريخ" و "رابطة الديمقراطيات"، مجلة المستقبل العربي,بيروت,العدد ٣٥٧ , ٢٠٠٨، ص٢٤.
٢٩- المصدر نفسه , ص٢٤ .
٣٠- حسن خليل، ديمقراطية – عولمة – حروب بين وهم الحداثة ومأساة ما بعدها، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٠)، ص١٥٦.
٣١- حسن نافعة، اصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص٢٢٨.
[٣٢]- جاريث أيفانز، تغير معايير الأمن في القرن الحادي والعشرين، (في كتاب الخليج: تحديات المستقبل)،ترجمة:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,ابو ظبي , ٢٠٠٥، ص٥٤.